المحاضره الثالثه (الابعاد النظريه لدراسة الصناعه)

مقدمه :

عند دراسة الصناعة من الوجهة السيوسيولوجية يثور سؤال هام هو : ما هي الأبعاد الرئيسية التى ينبغي على الباحث أو الدارس في علم الاجتماع الصناعي أن يوجه إليها اهتمامه عند دراسته للمنشآت الصناعية ؟

و تبدو أهمية هذا السؤال في كونه يعد المدخل الرئيسي الذى لابد و أن ينفذ منه أي باحث أو دارس يريد أن يسير على نهج واضح عند دراسته للصناعة كما أن الإجابة عليه تفيد في ألقاء مزيد من الضوء على العلاقة بين علم الاجتماع الصناعي و بين غيره من العلوم الاجتماعية التى تشترك معه في دراسة المنشآت الصناعية.

و للإجابة على هذا السؤال نجد تحت أيدينا عدة محاولات قيمة قام بها باحثون متخصصون في الميدان ، نذكر من بينهم على سبيل المثال : روثلز برجر وديكسون ، واتزيونى ، و ميللر و فورم و قد حاول كل منهم أن يضع إطاراً للدراسة يحدد فيه جوانب التركيز و نواحي الاهتمام في العلم .

و نرى لزاماً علينا أن نعرض لبعض وجهات النظر التى أشار إليها الباحثون السابقون حتى يمكن الاستفادة بها في تحديد الأبعاد الرئيسية التى يمكن اتخاذها أساساً للدراسة و ركيزة للبحث في هذا المجال .

أولاً : البعد النظري لروثلز برجر وديكسون :

- يرى روثلز برجر وديكسون في كتابهما القيم الذى صدر في سنة ١٩٣٩ ، عن " الإدارة و العامل " أن للمنظمة الصناعية وظيفتين وهي :

١. الأولى : اقتصادية تتمثل في القيام بعمليات الإنتاج .

٢. الثانية : اجتماعية تتمثل في إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد و الجماعات التى تعمل في داخل المنظمة .

- و يرى روثلز برجر و ديكسون أن :

١. الاقتصاديين يهتمون بالوظيفة الاولى حيث يدرسونها وفقا لمصطلحات اقتصادية محددة كاصطلاح التكلفة و الربح و الكفاية الفنية و الإنتاج .

٢. أما الوظيفة الثانية فتهم المتخصصين فى علم النفس و الاجتماع غير أنها – فى نظرهما – لم تحظ بالاهتمام الذى حظيت به الوظيفة الاولى يضاف إلى ذلك أنها تحتاج إلى جهد كبير من جانب الباحثين و الدارسين لصعوبة الاتفاق على ألفاظ و مفاهيم اجتماعية محددة يمكن أن توصف بها الحاجات الاجتماعية .

- وفقاً للوظيفتين السابقتين فإن المنظمات الاقتصادية تواجه بنوعين من المشكلات هما :

١. مشكلات التوازن الخارجي **Problems of External Balance** و هى مشكلات اقتصادية فى أساسها لأنها ترتبط بعمليات المنافسة الخارجية و ارتفاع الأسعار و انخفاضها و ما يرتبط بذلك من ضرورة تغيير المؤسسة الصناعية لأسعارها حتى تتمشى مع تقلبات الأسعار فى السوق الخارجية .

٢. مشكلات التوازن الداخلي **Problems of Internal Equilibrium** و هي مشكلات اجتماعية فى أساسها لأنها ترتبط بإيجاد نوع من التنظيم الاجتماعي يلبى رغبات الأفراد و يشبع احتياجاتهم و يتوقف نجاح أى مشروع صناعى على مدى قدرته على الوفاء بهذة الاحتياجات و التغلب على المشكلات التى تواجهه سواء من الداخل أو من الخارج .

و يرى روثلز برجر و ديكسون أن المنظمة الصناعية ينبغي أن تدرس باعتبارها نسقا اجتماعيا أى على أساس أنها تتكون من مجموعة كبيرة من الأجزاء و العناصر التى تتفاعل فيما بينها لتحقيق غايات وظيفية محددة .

و يقترح روثلز برجر وديكسون دراسة المنظمة الصناعية وفقا للإطار التالي :

١ – دراسة البيئة الفيزيقية للمنظمة : و يقصد بها الأرض و المبانى التى تمتلكها المنظمة و كذلك الأدوات و الآلات التى تستخدم فى عمليات الانتاج و يطلق على هذا الجزء من الدراسة اسم التنظيم التكنيكي للمصنع و هو يختلف عن التنظيم البشرى الى حد كبير و على الرغم مما بينهما من اختلاف فإن بينهما علاقة متبادلة بحيث يؤثر كل منهما فى الآخر و يتأثر به فالآلات تؤثر على الأفراد بحيث إن كل تغير تكنيكي تصاحبه محاولات للتكيف المستمر من جانب العاملين فى الصناعة كما أن الافراد بدورهم لا يقفون من الآلات موقفا سلبيا و إنما يحاولون تعديلها و تغييرها و إعادة تنظيمها بطريقة تؤدى إلى الحصول على أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية .

٢- دراسة التنظيم البشرى للمنظمة : يتألف التنظيم البشرى للمنظمة من مجموعات من الافراد يعملون معا لتحقيق غايات مشتركة و أهداف موحدة و يلاحظ ان كل فرد من الأفراد الذين يعملون فى المنظمة له خبرات شخصية و اجتماعية مغايرة لخبرات الآخرين و يتأثر سلوك الأفراد فى المنظمة بكل من حاجاتهم البيولوجية و الاجتماعية و ترتبط الحاجات الاجتماعية بدورها بالتاريخ الشخصى للفرد و الظروف التى يمر بها و الخبرات التى يكتسبها كما ترتبط أيضا بحاجات و مشاعر الاشخاص الذين يعملون معه فى المنظمة أو يحتكون به فى الخارج و لذا فإن فهم التنظيم البشرى للمنظمة الصناعية يستلزم النظر إلى كل من الفرد و التنظيم الاجتماعى للمنظمة عن قرب .

٣ - دراسة التنظيم الرسمي للمصنع : يتكون التنظيم الرسمى للمؤسسة الصناعية من مجموعات من المستويات التنظيمية تتمثل فى المديرين و الفنيين و المشرفين و العمال و غيرهم و تخضع هذة المستويات لمجموعة من التعليمات و اللوائح كما يشتمل التنظيم الرسمى على الأجهزة و السياسات و القواعد و التنظيمات الظاهرة التى تحدد علاقة الفرد بغيره من الأفراد من ناحية كما تحدد العلاقة بين التنظيم البشرى التكنيكي من ناحية أخرى .

و يهدف التنظيم الرسمى إلى تحقيق هدفين احدهما اقتصادى : الغرض منه ضمان أكبر ربح ممكن ، و الآخر اجتماعى : الغرض منه تحقيق التعاون بين العاملين فى المؤسسة .

٤ – دراسة التنظيم غير الرسمى : و تشير كل الدراسات التى أجريت فى المؤسسات الاقتصادية الى ان التنظيمات الرسمية فالتنظيم الرسمى يحدد المراكز و لكنه لا يشير مثلا إلى أن العمل الكتابى أفضل من العمل اليدوى أو إلى أن مكانة الرجل أعلى من مكانة المرأة غير أن تلك الأحكام تنشأ بفعل التنظيم غير الرسمى و يلاحظ أن التنظيم الرسمى لا يأخذ فى اعتباره مشاعر الأفراد و انفعالاتهم و قيمهم فى الوقت الذى ترتبط فيه تلك المشاعر و الانفعالات و القيم بتكوين الجماعات غير الرسمية و يرى البعض أن التنظيمات غير الرسمية لها تأثير كبير فى خفض الانتاج و يستدلون على ذلك بما حدث فى تجربة " بنك الأسلاك " إلا أن ذلك لا يحدث إلا إذا وجد تناقض بين العاملين فى المؤسسة و بين التنظيم الرسمى بها و فى غالب الأحيان يفيد التنظيم غير الرسمى فى تحقيق التكامل داخل المؤسسة و فى تدعيم الاحساس بالزمالة و فى تقوية الشعور بالتضامن و بدون هذه التنظيمات لا يستطيع التنظيم الرسمى أن يؤدى عمله بنجاح .

٥ – دراسة التنظيم الأيديولوجى للمنظمة : يوجد نوع من التنظيم يتمشى مع كل من التنظيمين الرسمى و غير الرسمى و يعرف باسم التنظيم الأيديولوجى و يشتمل على مجموعة من الآراء و المعتقدات الظاهرة أو المستترة و بعض هذه الآراء و المعتقدات يمكن التعبير عنه بصراحة و وضوح مثال ذلك الآراء المتعلقة بالتنظيم الرسمى غير أن ذلك لا يعنى أنها أقوى أثراً و أعظم تأثيراً فى سير العمل فالمشاعر و الأحاسيس التى تمكن وراء الافكار و المعتقدات المرتبطة بالتنظيم الرسمى هى الأقوى أثراً فى تقرير السلوك الظاهرى للأفراد .

و تحدد بعض هذه الآراء و المعتقدات ما ينبغى أن تكون علية المؤسسة كما تحدد طبيعة العلاقات التى تسود المؤسسة و هذة الآراء و المعتقدات ليست إلا تجريدات من مواقف نحسوسة و هى أشبة ما تكون بالخرائط بالنسبة للمواقع و الحدود التى تمثلها و قد لا تؤدى هذه الآراء و المعتقدات الغرض المقصود منها حينما نجد أن الفرد الذى يستخدمها لا يفهم تماماً انها تمثل جانبا واحداً فقط من جوانب التنظيم القائمة فى المنشأة كما أنه قد يحدث فى بعض الأحيان انفصال بين هذة الافكار و بين الواقع الاجتماعى الذى تعبر عنه .

ثم يناقش روثلز برجر وديكسون التوازن فى المنظمة الصناعية فيشيران إلى أنه لما كان المصنع نسقاً اجتماعياً يتكون من مجموعة وحدات يقوم بينها نوع من الترابط و التساند الوظيفي فإن أى تغيير يحدث فى أى جزء من الأجزاء كفيل بأن يحدث تغييرات أخرى فى بقية الأجزاء و يمكن النظر الى أجزاء النسق الاجتماعى – وفقاً لتعبيرهما – على انها فى حالة من التوازن .

و قد يحدث فى بعض الاحيان أن تتغير بعض أجزاء النسق أسرع من غيرها كأن يتغير التنظيم الاجتماعى اسرع من التنظيم الرسمى أو يتغير التنظيم الأيديولوجى أسرع من أنماط التفاعلات و ألوان السلوك التى تعبر عنها تلك الأفكار و المعتقدات أو ان التنظيم التكنيكي يتغير بسرعة اكبر من التنظيم الاجتماعى و ى هذة الحالة تحدث حالة من عدم التوازن و عدم الاستقرار و قد حاول الباحثون فى مختلف الدراسات التى قاموا بها أن يؤكدوا على التفاوت فى سرعة التغير بين التنظيم المادى للمصنع و التنظيم الاجتماعى و ربطوا بينه و بين مقاومة الافراد للتغير من حيث إن التنظيم المادى الجديد قد يتسبب فى فقدان الأفراد لمكاناتهم الاجتماعية و لما كانت هذة المكانات ترتبط بها مشاعر و أحاسيس و قيم اعتاد عليها العاملون فإن من الصعب عليهم أن يتقبلوا التغيير بالنسبة لأشياء ألفوها و اعتادوا عليها .

و ثمة احتمال آخر لحدوث حالة عدم التوازن و يتمثل فى العلاقة بين التنظيم الأيديولوجى و المواقف الفعلية للعمل فالتنظيم الأيديولوجى قد يعبر عن بعض قيم التنظيم الاجتماعى الرسمى دون أن يعبر عما يجول بمشاعر الأفراد و ما يعتمل فى نفوسهم و فى هذة الحالة يصبح التنظيم الأيديولوجى بعيداً عن المواقف الفعلية القائمة فى المصنع .

و ينتهى روثلز برجر وديكون من هذا العرض الى تأكيد اهمية التنظيمات غير الرسمية و ما يرتبط بها من قيم و معتقدات فى تحقيق التعاون و التضامن بين العاملين فى المنظمة و فى تحقيق الأهداف الاقتصادية التى يراد بلوغها .

ثانياً : البعد النظري لاتزيونى :

يحدد اتزيونى الأبعاد النظرية لدراسة الصناعة في مستويات أربعة تبدأ بالمنظمة الاقتصادية باعتبارها وحدة اجتماعية ، ثم تنتقل إلى المقارنة بين المنظمة و بين غيرها من التجمعات كالعائلات و الجماعات العرقية و الطبقات الاجتماعية ثم تنتقل إلى دراسة العلاقات المتبادلة بين المنظمة من ناحية و بين الثقافة الشخصية من ناحية أخرى ثم تتجه في نهاية الامر إلى دراسة العلاقة القائمة بين المنظمة و المجتمع المحلى للصناعة على أساس أن كلاً منهما يؤثر في الآخر و يتأثر به .

و نعرض فيما يلى لهذه المستويات بشيء من التفصيل .

١ – دراسة المنظمة الاقتصادية كوحدة اجتماعية :

للمنظمة الاقتصادية بناءان أحدهما رسمى و الآخر غير رسمى و يتمثل البناء الرسمى فى مجموعة المراكز و الأجهزة و السياسات و اللوائح التنظيمية التى تحددها الإدارة أما البناء غير الرسمى فيتمثل فى الجماعات التى تتكون بطريقة تلقائية و التى تنشأ نتيجة للتفاعل المستمر بين الأفراد و الجماعات فى محيط العمل و يرى اتزيونى أن المتخصصين فى إدارة الأعمال يهتمون بدراسة التنظيمات الرسمية أكثر من اهتمامهم بدراسة التنظيمات غير الرسمية إلا أن المتخصصين فى علم الاجتماع تعنيهم فى الأساس دراسة التنظيمات غير الرسمية غير أنهم فى الوقت ذاته لا يغفلون دراسة الجوانب الرسمية و الصلات القائمة بينه و بين الجوانب غير الرسمية .

و يضرب اتزيونى مثالاً بالدراسات التى قام بها " التون مايو و روثلز برجر وديكسون و هوايت و هومانز و كيرت ليفن " فى هذا المجال و يرى أنها ساهمت إلى حد كبير فى الكشف عن جوانب البناء غير الرسمى و بخاصة فى محيط الإدارة حيث إنها لم تحظ بما تستحقه من عناية و اهتمام .

و يشير أيضاً إلى أن أغلب الباحثين فى علم الاجتماع الصناعى ينظرون إلى المنظمات الاقتصادية على أنها أنساق اجتماعية أو مجتمعات مصغرة فيركزون على الخصائص العامة التى تشترك فيها المنظمات الاقتصادية مع غيرها من الانساق و المجتمعات و يؤكد اتزيونى على وجود خصائص مميزة و سمات خاصة لتلك المنظمات و أهمها فى نظره وجود تكامل بين الجانبين المنطقى و غير المنطقى و بعبارة أخرى بين الجانب الآلى (الذرائعى) و الجانب التعبيرى و من ثم ينبغى أن يتجه البحث – على هذا المستوى – إلى محاولة الكشف عن طبيعة النسق الاجتماعى الذى يطلق عليه اصطلاح " المنظمة الاقتصادية " و مدى اختلافه عن غيره من الأنساق الاجتماعية .

٢ – دراسة العلاقة بين المنظمة الاقتصادية و غيرها من الوحدات الاجتماعية :

من الامور الجديرة باهتمام الباحثين فى علم الاجتماع الصناعى دراسة العلاقة بين المنظمات الاقتصادية بعضها و بعض و بينها و بين غيرها من الوحدات و التجمعات القائمة فى المجتمع فالمصانع و البنوك و مؤسسات النقل و التوسيق و إن كانت كلها منظمات اقتصادية إلا انها تختلف فيما بينها من حيث بنائها و الأنشطة التى تمارسها و لذا ينبغى الاهتمام بدراسة تلك الجوانب حيث ان معلوماتنا عنها لا تزال محدودة و قاصرة كذلك الحال بالنسبة للعلاقة بين المنظمات الاقتصادية و المنظمات غير الاقتصادية كالأحزاب السياسية و العائلات و الجماعات العرقية و الطبقات الاجتماعية و يقول : أن الجدل الفكرى المجرد يدور منذ قرون طويلة حول طبيعة العلاقة بين النشاط الاقتصادى و السلطة السياسية غير أن الدراسات التى أجريت فى هذا المجال لا تزال قليلة جداً .

كذلك الحال بالنسبة للعلاقة بين المنظمة الاقتصادية و العائلة فعلى الرغم من أن دوركايم و التون مايو و من حذوا حذوهم يشيرون إلى أن المنظمة الاقتصادية ستحل محل الأسرة فى أداء كثير من الوظائف و المهام فإن فريقاً من علماء الاجتماع الصناعى يرون أن جماعات العمل تكمل الدور الذى تقوم به الأسرة دون أن يعنى ذلك أنها ستحل محل الاسرة فى وقت من الاوقات .

أما من حيث العلاقة بين المنظمات الاقتصادية و المجتمع فقد أولاها كثير من الباحثين – على رأسهم كارل و ماكس فيبر – عناية خاصة غير أن من الضروري أن نفرق فى هذا المجال بين دراسة المجتمع ككل و دراسة المنظمات الاقتصادية حيث إن الدراسة الأولى تعتبر مجالاً لعلم الاجتماع العام على حين أن الدراسة الثانية تعتبر مجالاً لعلم الاجتماع الصناعى .

٣ – العلاقة بين المنظمة الاقتصادية و بين الشخصية و الثقافة :

تدرس المنظمات الاقتصادية على هذا المستوى من وجهة النظر التى يتحدث عنها بارسونز من حيث العلاقة بينها و بين الشخصية و الثقافة .

و تقتضى دراسة العلاقة بين المنظمة و الشخصية اكتشاف الصلة بين احتياجات المنظمة و احتياجات الافراد و يدخل فى هذا الجانب مشكلة الحوافز و الانتماء أما دراسة العلاقة بين المنظمة و الأنساق الحضارية فتعنى بنقطتين هما : اتجاة القيم و تدخل فيها دراسة شرعية السلطة و مصادرها و العلاقات الديناميكية بين المثل و بني أهداف المنظمة و دراسة الأساليب التى تحصل بها المنظمة على المعلومات التى تلزمها و علاقة الأساطير بالسلوك فى المنظمة .

٤ – العلاقة بين المنظمة الاقتصادية و بين المجتمع المحلى للصناعة : يشير اتزيونى إلى أنه على الرغم من أهمية هذا المستوي فإنه لم يلق كثيراً من عناية الباحثين و الدارسين و يتضمن هذا المستوى دراسة العلاقة بين سلوك الافراد في المنظمة و بين قدراتهم و احتياجاتهم البيولوجية و الفسيولوجية كذلك دراسة مدى التكيف و التوافق بين المنظمة و بين البيئة الجغرافية على أساس أن الصناعة تؤثر و تتأثر بالظروف الأيكولوجية السائدة فى المجتمعات المحلية .

ثالثاً : : البعد النظري لميللر و فورم :

يشير " ميللر و فورم " إلى أن هناك اتجاهاً معاصراً فى علم الاجتماع ليتحول عن اهتمامه التقليدي بدراسة التنظيم الاجتماعي إلى دراسة الدور الاجتماعي و السلوك الفردي و جعلها محوراً للدراسة و يرجع ذلك إلى التقدم الذى حدث فى مجال علم النفس الاجتماعى و ازدياد شعبيته .

كما انه منذ الحرب العالمية الثانية يوجد اتجاه آخر للقيام بدراسات وصفية لمنظمات العمل على أنها غايات فى ذاتها و قد ترتب على ذلك وجود كتابات كثيرة عن عادات و أساليب العمل و تقارير وصفية تعالج مشكلات جزئية و موضوعات فرعية فى مجال العمل غير أن هذا الاتجاه فيه شئ من الخطورة لأن من المفروض أن نبدأ فى مختلف العلوم بالمبادئ العامة ثم نحاول إثباتها عن طريق البحث و الافتراض الأساسي هو أن البناء الاجتماعي يؤثر على السلوك المحسوس للأفراد و للجماعات .

و هدف علم الاجتماع الصناعى هو أن يقوم بناءً متكاملاً ن المبادئ العامة التى يساعد تطبيقها على الارتقاء بمختلف منظمات العمل و بينما يساعد الوصف على تحليل السلوك المحسوس فى منظمات بعينها إلا أن الوصف فى ذاته لا يكفى لإقامة بناء علمى متكامل و الاتجاه الذى يفضله ميللر و فورم – هو الانتقال من المجرد إلى المحسوس أى من تحليل التنظيم الاجتماعى الى تحليل العلاقات الشخصية المتبادلة (الأنساق الاجتماعية) إلى تحليل السلوك الفردى المحسوس مع أحد العوامل الديموجرافية و المجتمعية و الثقافية و الأيكولوجية فى الاعتبار كلما أمكن ذلك لمعرفة تأثيرها على السلوك التنظيمي و لكن فى مصطلحات غير شخصية .

و على هذا الأساس يحاول " ميللر و فورم " الانتقال من دراسة الأبنية (الهياكل) الاجتماعية الكبرى إلى دراسة الوحدات البنائية الاصغر أى من دراسة و تحليل التنظيم الاجتماعى إلى دراسة أنماط التفاعل الاجتماعى و هذا الوضع يمكن شرحه بتحديد النقاط الجوهرية فى كل من المدخل البنائى الوظيفي و مدخل النسق الاجتماعى .

١- المدخل البنائي الوظيفي : يركز هذا المدخل على الطريقة التى تؤثر بها وحدات البناء الاجتماعى على الأفراد الذين يشغلون مكانات اجتماعية متفاوتة .

و يتضمن هذا المدخل جملة عناصر أهمها : التاريخ ، و القيم ، و التغير التكنولوجى ، و الأهداف التنظيمية ، و المركب التنظيمي .

١ – التاريخ : المنظمات الاقتصادية كغيرها من المنظمات الاجتماعية تسودها أنماط من العلاقات الاجتماعية التى ساهم أفراد كثيرون فى تكوينها عبر التاريخ و هذة الانماط يكتب لها البقاء و الاستمرار طالما كانت تحقق نفعاً للجماعات صاحبة السلطة و القوة الشرعية و لذا فإن التاريخ يفيد فى فهم الواقع الحالى و فى التعرف على العوامل التى تؤدى الى استمرار و بقاء منظمات العمل غير أن كثيراً من الاجتماعيين يميلون

إلى سلب الظواهر الاجتماعية صفة الزمانية و يتجهون إلى دراسة الحاضر كما لو كان الحاضر وحده مسئولاً عن الواقع القائم .

و يشير " ميللر و فورم " إلى ضرورة الاستاعنة بالتاريخ فى تحليل المجتمع الصناعى و فى دراسة كثير من الظواهر كظاهرة القيادة و الإدارة و المنظمات العمالية و العمليات الاجتماعية التى تقوم فى داخل المصنع .

٢ – القيم : يحدث التغير الاجتماعى فى إطار الغايات و الأهداف و المعايير التى تتبناها المنظمة و التى ياخذ بها الأشخاص الذين يشغلون مراكز معينة فى هذه المنظمات و تستخدم كلمة " قيمة " فى هذا المجال لتدل على ظواهر إسقاطية متنوعة و تفيد القيم فى دراسة المنظمات لأن بعض ألوان النشاط فى المنظمة قد لا يكون لها معنى فى إطار الموقف الحالى إلا أنها تصبح ذات دلالة إذا نظرنا إليها فى إطار الأهداف و الغايات البعيدة و يتميز المجتمع الصناعى بعديد من الأهداف و الغايات و المعايير و القيم و من أهم تلك القيم استخدام الجانب العقلانى لتضخيم الجزاء الاقتصادى و تحقيق أكبر ربح ممكن و لما كانت التنظيمات البيروقراطية قد وجدت لتحقيق هذة الأهداف المادية فإن من الممكن شرح الأسباب التى أدت إلى قيام التنظيم البيروقراطى و بقائه فى ضوء تلك القيمة .

٣ – التغير التكنولوجى : لقد كان لاستخدام التفكير العقلانى فى عمليات الإنتاج أثر كبير فى إحداث تغييرات هامة فى وحدات البناء الاجتماعى و فى تغيير البيئة المادية .

و قد كان التقديم التكنولوجى مصحوباً دائماً بحدوث تغييرات فى نظام تقسيم العمل الذى يعتبر فى ذاته خاصية أساسية من خصائص المجتمع الصناعى و لذا ينبغى النظر إلى التنظيم التكنولوجى و التنظيم الاجتماعى على أنهما جانبان أو مظهران لظاهرة واحدة فإذا حدث تغير فى أحد الجانبين حدث تغير فى الآخر و هذة التغيرات قد تؤدى إلى حدوث عمليات اجتماعية على جانب كبير من الأهمية من بينها التنافس و عدم الاستقرار الاجتماعى .

٤ – الأهداف التنظيمية : يهتم علم الاجتماع الصناعى بدراسة السلوك فى المنظمات الكبيرة و هذة المنظمات يمكن دراستها إما بدراسة و تحليل التفاعلات الفردية بهدف التعرف على الأنماط التنظيمية المتفق عليها أو بدراسة الأنماط التنظيمية أولاً ثم ربط السلوك الفردى بها لمعرفة مدى تأثره بها .

و يعطى ميللر و فورم أهمية أكبر للأهداف التنظيمية و يجعلان لها الأولوية على أهداف الأفراد و مآربهم الشخصية و ينبغى أن تساير الأهداف الفردية الأهداف التنظيمية بقدر الإمكان بحيث تسير أهداف الأفراد جنباً إلى جنب مع أهداف المنظمة حتى لا يحدث بينها تضارب أو صراع .

٥ – المركب التنظيمي : يتكون البناء الاجتماعى من المكاتب و المراكز و السلطات و المسئوليات و القواعد التى تحدد نمط السلوك المتوقع فخريطة التنظيم الرسمى للمنظمة مثلاً تحدد التوقعات الرسمية التى لا ترتبط بشخص بذاته و إنما ترتبط بأى فرد يمكن أن يشغل مركزاً فى المنظمة .

و يشير مفهوم المركب التنظيمي إلى بناء تنظيمي للمكاتب أو المراكز بحيث تقوم بينها علاقة وظيفية متبادلة.

و للقيام بعملية التحليل السوسيولوجى فإن من الضرورى اكتشاف كافة العلاقات الظاهرة و المستترة كمحاولة لفهمها و يمكن لأى دارس للخرائط التنظيمية التنبؤ بأنواع العلاقات التى تقوم بين مختلف المكاتب .

ثانيا : مدخل النسق الاجتماعي :

يستخدم مفهوم النسق الاجتماعى ليشير إلى أنماط العلاقات الاجتماعية المتبادلة فى منظمات معينة و هذة الأنماط تنشأ نتيجة لوجود أفراد معينين يؤدون أدواراً اجتماعية معينة .

و يختلف التحليل على هذا المستوى عن التحليل على المستوى البنائى فعلى مستوى النسق الاجتماعى ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار الدوافع التى تحرك فرداً معيناً ليستجيب لفرد آخر فى موقف اجتماعى معين و من الناحية المثالية ينبغى ألا نبدأ فى التحليل على مستوى النسق الاجتماعى إلا بعد الانتهاء من التحليل على المستوى البنائى .

و يلاحظ أن التحليل على هذا المستوى يضيف معلومات و تنبؤات أكثر بالنسبة للمواقف المختلفة فى المنظمة و يختتم ميللر و فورم عرضهما لأبعاد الدراسة بتأكيدهما على الأولوية التى ينبغى أن تعطى للجانب البنائى الوظيفي و يقولان : إن الأفراد فى المنظمة يسلكون سلوكاً متأثراً بالبناء الاجتماعى أولاً و بمواقفهم الشخصية ثانياً .

تعقيب :

١) يتضح من العرض السابق للأبعاد النظرية الثلاثة أن الإطار الذى حدده " روثلز برجر وديكسون " يختلف إلى حد كبير عن الإطارين اللذين حددهما " اتزيونى " و " ميللر و فورم " فبينما يركز الإطار الأول على الجوانب النفسية الاجتماعية للعاملين فى المنشأة الصناعية ، يركز الإطاران الأخيران على الجوانب البنائية للتنظيم الاجتماعى للصناعة .

٢) و لا يخفى أن " روثلز برجر وديكسون " كانا متأثرين بالاتجاه الفكرى الذى تمثله مدرسة العلاقات الإنسانية و لذا فإن المآخذ التى توجه إلى الإطار الذى وضعاه هى نفسها المآخذ التى توجه إلى مدرسة العلاقات الإنسانية .

و من أهمها : التركيز على العواطف و المشاعر و السلوك غير الرشيد و المبالغة فى تقدير أثر العلاقات غير الرسمية فى تحليل ديناميات التنظيم الصناعى و الاعتقاد بوجود حالة من التوازن داخل المنشأة مع اغفال دراسة الآثار و العلاقات المتبادلة بين النسق الاجتماعى لتنظيم العمل و الظروف الاجتماعية و الاقتصادية فى المجتمع المحلى للصناعة و فى المجتمع بوجه عام .

و فى رأينا أن أى دراسة للصناعة ينبغى أن تركز على الخصائص البنائية للمنشأة الصناعية مع التأكيد على ما يقوم بين مختلف الوحدات البنائية من علاقات متبادلة يضاف إلى ذلك أن الدراسة المتكاملة للصناعة ينبغى أن تأخذ فى الاعتبار العلاقات المتبادلة بين البناء الاجتماعى للصناعة و بين كل من المجتمع المحلى و المجتمع العام على أساس أن التنظيم الصناعى لا يوجد فى فراغ و أن الفهم الصحيح لديناميات البناء التنظيمي و طابع الحياة الاجتماعية داخل تنظيمات العمل يتوقف على إدراكنا للإطار المجتمعى الذى يحيط بالتنظيم و القوى العديدة التى تربطه ببناء المجتمع .

و لذا فإننا نفضل استخدام الإطار الذى وضعه " ميللر و فورم " و نرى أنه الإطار الأنسب لتحليل الصناعة حيث إنه يركز على الجانب البنائى الوظيفي بما يتضمنه من عناصر هامة هى : التاريخ ، و القيم ، و التغير التكنولوجى ، و الأهداف التنظيمية ، و المركب التنظيمي كما أنه ينتقل من المجرد إلى المحسوس فيبدأ بتحليل التنظيم الاجتماعى و ينتقل الى تحليل العلاقات الشخصية المتبادلة ثم ينتهى بتحليل السلوك الفردى المحسوس مع الاهتمام بتوضيح التأثيرات التى تحدثها العوامل الديموجرافية و المجتمعية و الثقافية و الأيكولوجية فى التنظيم الصناعى .

اسئلة المحاضره الثالثه

السؤال الاول : تحدثي / تحدث بالتفصيل عن علاقة علم الاجتماع الصناعي بعلم الاقتصاد والأنثروبولوجيا الاجتماعية ؟

أن لعلم الاجتماع الصناعي صلة وثيقة بكثير من التخصصات الاجتماعية و لذا فإن الفهم الصحيح لظواهره السائدة في البيئات الصناعية يحتاج إلى قدر كبير من الفتح الذهني حتى يتهيأ للباحثين في ميدان العلم فرصة الاستفادة بما يتوصل آلية المتخصصون في المجالات الأخرى من حقائق و نظريات .

١- علاقة علم الاجتماع الصناعي بعلم الاقتصاد:

علم الاقتصاد من أول العلوم التى اتجهت إلى دراسة البناء الاجتماعي للصناعة فهو يعنى بدراسة الصناعة من منظور اقتصادي بحت فيركز على المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج و التداول و التوزيع و الاستهلاك على أساس أن نظام الإنتاج الصناعي أو نظام التداول أو أي نظام اقتصادي آخر يختلف عن بقية النظم و الأنماط التى عرفت في مراحل تاريخية سابقة .

و لعل من أهم العوامل التي دعت الباحثين إلى التركيز على دراسة المجتمعات البدائية أو المنعزلة رغبة الباحثين الحقليين في تطبيق المنهج البنائي الوظيفي في تحليلاتهم النظرية و يعتمد هذا المنهج على النظرة التكاملية الشاملة في دراسة المجتمع و هو يفرض على الباحث الذى يتوفر على دراسة نظام اجتماعي معين أن يأخذ في اعتباره كل العلاقات المعقدة التى تربط هذا النظام بغيره من النظم التى يتكون منها البناء الاجتماعي العام غير أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية لم تستمر في ارتباطها التقليدي بدراسة المجتمعات البدائية أو المنعزلة أو حتى المجتمعات التقليدية فقد وسعت مجال الدراسات بحيث شملت دراسة الظواهر و المشكلات القائمة في المجتمعات الحضرية و الصناعية و قد اتجه عدد كبير من العلماء الشبان منذ الثلاثينيات من القرن الماضي إلى تطبيق مناهج و نظريات الأنثروبولوجيا الاجتماعية في دراسة مشكلات المجتمع الصناعي و كان لهم فضل كبير في الكشف عن العناصر التى يتألف منها النسق الاجتماعي للمصنع الحديث .

السؤال الثاني : (يري بعض العلماء أن علم الاجتماع الصناعي لا يقتصر على دراسة المصانع وحدها ، و إنما ينصب على دراسة العلاقات الاجتماعية في المجال الاقتصادي بأكمله) اشرحى / اشرحى العبارة السابقة في ضوء دراستك لميدان علم الاجتماع الصناعي ؟

وضعت تعريفات متعددة لعلم الاجتماع الصناعي و يرجع ذلك الى تشعب الموضوعات التى يعالجها العلم و تنوع اهتمامات الدراسين و الباحثين و اختلاف الابعاد و الزوايا التى ينظرون من خلالها الى الظواهر التى يتخذها العلم مجالا لدراسته و ميدانا لبحثه و تتفاوت تعريفات العلم في درجة شمولها و اتساعها فمنها ما يقصر ميدان الدراسة على المصانع دون غيرها من المؤسسات الانتاجية القائمة في المجتمع و يتمثل ذلك بشكل واضح بشكل واضح في التعريف الذى أورده " رينهارد بندكس " و الذى يعرف فيه علم الاجتماع الصناعي بأنه " العلم الذى يدرس مؤسسات العمل و ما يقوم فيها من جماعات و ما تشتمل علية من أدوار " .

يهتم علم الاجتماع الصناعي بدراسة العلاقات المتبادلة بين الصناعة و المجتمع المحلى و تظهر هذه العلاقة في عدد من المجالات أهمها ما يأتي :

أ- اعتماد الصناعة على القوى البشرية اللازمة للعمل في المنشآت الاقتصادية و هذه القوى البشرية قد تكون موجودة في المجتمع المحلى أو تفد إليه من بيئات أخرى قريبة و تشتمل القوى العاملة على فئات كثيرة من الإداريين و الفنيين و الكتابيين و العمال المهرة و نصف المهرة و غير المهرة .

ب- تتأثر الصناعة بالظروف الأيكولوجية السائدة في المجتمعات المحلية فمعظم الصناعات تقوم في المناطق التى تتميز بسهولة المواصلات حتى يسهل نقل المواد الخام إلى المصانع من ناحية و نقل المنتجات الصناعية إلى الأسواق المختلفة من ناحية أخرى .

ج - يظهر التفاعل بين الصناعة و المجتمع المحلى في محاولة كل من أصحاب المصانع و العمال و بخاصة في المجتمعات الرأسمالية في فرض آرائه و اتجاهاته على المجتمع المحلى أما في الدول الاشتراكية فإن الدولة تحاول

أن تنظم هذه العلاقة سواء بين أصحاب العمل و العمال أو بين هذه الفئات و المجتمعات المحلية التى يعيشون فيها.

٣ – العلاقة بين الصناعة و المجتمع العام :

يصاحب التصنيع في أي مجتمع من المجتمعات تغيرات في البناء الاجتماعي و تنشأ عنه أنماط اجتماعية مستحدثة و قيم اجتماعية جديدة و هذه الظواهر الجديدة تبدو في صورة آثار تترتب على التصنيع و لذا كانت دراسة تلك الآثار الاجتماعية أمراً له أهميته بالنسبة لعلم الاجتماع الصناعي .

و إذا نظرنا إلى ما كتبه " يوجين شنيدر " في هذا الجانب نجده يعرض للعلاقة بين الصناعة و التدرج الاجتماعي و العلاقة بين الصناعة و الأقليات و العلاقة بينها و بين كل من الأسرة و الحكومة أما " ميللر و فورم " فإنهما يعرضان للآثار التى أحدثتها عملية التصنيع على الحكومة و التربية و الكنيسة و مؤسسات الرعاية و وسائل الاتصال الجمعي .